

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

24 ربيع أول 1437 - 4 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	13



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

د. مفلح القحطاني ل "الرياض":

• حقوق الإنسان " تقتضي قيام الدولة بواجباتها للمحافظة على أمن المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م
<http://www.alriyadh.com/1116114>

الرياض- سعيد المبارك

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان د. مفلح بن ربيعان القحطاني إن الأعمال الإرهابية التي ارتكبت هي في ظل نطاق القضاء السعودي الذي يطبق أحكام الشريعة الإسلامية، وأنه لا يجوز أن تتدخل بعض الدول في أمر يخضع للسيادة السعودية، وأكد أن المتهمين بالإرهاب خصوصاً خضعوا لمحاكمة وفق القانون، مطالباً الجميع باحترام القضاء. جاء ذلك في تصريح بين فيه موقف الجمعية من تنفيذ الأحكام بحق مجموعة الـ 47 أهابياً الذين صدر بحقهم أحكام قضائية، وأعلن عنها السبت، حيث بين القحطاني بأن الجمعية تسعى على الدوام للمطالبة بإحالة المتهمين بقضايا الإرهاب إلى القضاء لإصدار أحكام بحقهم، لقاء ما ارتكبوه من جرائم وأن يحظوا بمحاكمة عادلة، وأنه قد أتى اليوم الذي يصل الأمر فيه إلى نهاية بالنسبة لهؤلاء المتهمين بتنفيذ ما صدر بحقهم من أحكام والتي توفر فيها ما يلي: خضوع المحكومين لدرجات التقاضي الثلاث، وفحص الأحكام لكل محكوم بشكل متأن، وإعطاء كل محكوم حق توكيل محام عنه، وتكون علنية، وأن تبين الأحكام فداحة الجرم الذي ارتكبه كل محكوم، واتجاه الأحكام للفعل الذي ارتكبه كل محكوم.

وقال القحطاني: لم تنظر هذه الأحكام للانتماء الطائفي أو المذهبي أو العرقي للمتهم. وضحايا الأعمال الإرهابية التي ارتكبها المحكوم عليهم يستحقون تحقيق العدالة للاقتصاص من الجناة الذي قتلوا وأرهبوا، و كل الجرائم المنسوبة للمحكوم عليهم كبيرة مما استوجب إيقاع أقصى العقوبات. وأضاف د. القحطاني أن حماية حقوق الإنسان من الأعمال الإرهابية تقتضي قيام الدولة بواجباتها في المحافظة على أمن المجتمع والمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة، بردع من يرتكب هذه الأعمال من خلال إيقاع أقصى العقوبات بحقهم بعد إحالتهم للقضاء وخضوعهم لمحاكمة عادلة. واستغرب د. القحطاني من ردة فعل بعض الدول والمنظمات والتي نظرت لطائفة بعض المنفذ ضدهم دون النظر للجرائم المنسوبة إليهم.

• السهلي: تنفيذ أحكام القصاص حفاظ على حقوق الإنسان

أكد أن المتهمين نالوا جزاء سفكهم للدماء المعصومة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/652325>

طالب الذبياني - مكة المكرمة

أكد وكيل كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، الدكتور محمد بن مطر السهلي، أن تنفيذ أحكام القصاص أمس في عدد من الإرهابيين يؤكد حفاظ الشريعة الإسلامية على حقوق الإنسان.

وأوضح السهلي أن جميع الجهات الحقوقية، سواء إسلامية أو غير إسلامية، شهدوا أن جميع المتهمين بالإرهاب، أخذوا حقوقهم كاملة أثناء التحقيق وفي أثناء المرافعات وتوفير محامين لهم عرفوا بالأمانة والإنصاف. وأضاف: هذا الحكم الذي نفذ فيهم، جزاء ما كسبت أيديهم، فقد اعتدوا على الأنفس المعصومة وسفكوا الدماء المعصومة والأموال المعصومة وأدخلوا الهلع والخوف على كل من يسكن ثرى هذه البلاد من المواطنين والمقيمين. وشدد الدكتور السهلي على أن هؤلاء تمنعوا بالسلح وتعاونوا مع دول عدوة لا تريد للإسلام وأهله خيراً وقد بذلت الدولة والمصلحون شتى الوسائل من أجل إعادتهم إلى جادة الصواب وأنشئ لذلك مركز متخصص للمناصرة تحت مسمى مركز الأمير محمد بن نايف للمناصرة فمنهم من عاد إلى جادة الصواب وتاب إلى الله وانخرط في المجتمع، ومنهم من أصر على المكابرة والمعادنة وحمل السلاح وسفك الدماء فلقى جزاءه الرادع.

وتابع الأكاديمي والحقوقى بقوله: «القصاص رسالة لكل من تسوّل له نفسه بالتفكير لإلحاق الضرر بهذه البلاد وأهلها، وأن من أراد بها خيراً سجد التكريم والإجلال والإعانة ومن أراد إلحاق الضرر بها فعليه أن يفهم هذه الرسالة، وأن بلادنا تمتد يد المصافحة للمسالمة وتمد يداً من حديد لمن يتبع هواه شيطانه».

مسؤولون ومواطنون يشجبون الجرائم الإرهابية ويؤكدون: تنفيذ الحدود الشرعية تحقيق لمصالح العباد وردع للمفسدين

إقامة الحدود الشرعية من أعظم أسباب استتباب الأمن وحفظ الضرورات احترام الدولة للقضاء وتعزيز دوره في تطبيق الشريعة الإسلامية

المصدر: جريدة البلاد الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<https://www.albiladdaily.com>

المناطق - عواصم - واس - البلاد
تنفيذ حكم القصاص أمس الأول في 47 عنصراً إرهابياً من الفئة الضالة التي انتهكت الحرمات واستهدفت زعزعة الأمن واعتناق المنهج التكفيري المشتعل على عقائد الخوارج، المخالف للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة؛ ونشره بأساليب مضللة، والترويج له بوسائل متنوعة، والانتماء لتنظيمات إرهابية، وتنفيذ مخططاتهم الإجرامية أثار ردود فعل واسعة من داخل المملكة وخارجها فقد أكد معالي رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عدالة الأحكام القضائية القطعية التي قضت بإقامة حد الحرابية على بعض من أدينوا بارتكاب جرائم الإرهاب والتحريض على القتل والتنظير لمنهج التكفير، والقتل تعزيراً على البعض الآخر، لأنها استندت على ما نصت عليها أحكام الشريعة الإسلامية. وقال معاليه: إن تنفيذ حكم القتل بحق 47 شخصاً من الفئة الضالة وفق ما جاء في البيان الذي أصدرته وزارة الداخلية هو تطبيق لأحكام شرع الله التزاماً من المملكة العربية السعودية بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم اللذين تستمد منهما تشريعاتها وأنظمتها، وتحقيق لمصالح العباد، وصيانة لأمنهم واستقرارهم، وردع للمفسدين في الأرض.

وأشار إلى أن الأحكام القضائية التي صدرت بحق هؤلاء الإرهابيين جاءت بعد محاكمات عادلة في أروقة المحاكم السعودية، وبحضور محامين للدفاع عن المتهمين، تحقيقاً لمبدأ العدالة في صدور الأحكام القضائية التي تستند على ما جاء في الكتاب والسنة، في ما يتعلق بالقصاص، والإفساد في الأرض، والتعدي على الممتلكات العامة، والاعتداء على الأمنيين. وشدد معالي الدكتور عبدالله آل الشيخ على أن القضاء في المملكة يتمتع والله الحمد بالنزاهة والاستقلالية، ويستمد أحكامه الشرعية من الكتاب والسنة، مؤكداً أن الحدود الشرعية تطبق على الجميع سواء مواطنين أو مقيمين فالكل سواسية أمام شريعة الله التي حفظت حقوق الإنسان وحرمت دمه، وحفظت له نفسه وماله وعقله وعرضه.

وأضاف: إن أرباب الفكر الضال ارتكبوا أعمالاً إرهابية بحق الأمنيين المطمئنين من أبناء المملكة العربية السعودية والمقيمين فيها، لا يقرها دين ولا عقل، فجزأوهم ما قرره ديننا الحنيف في قوله تعالى: “إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ”.

ولفت رئيس مجلس الشورى إلى أن تنفيذ الأحكام الشرعية في حق هؤلاء الإرهابيين هو رسالة رادعة لكل من يحاول العبث بأمن هذه البلاد وترويع شعبها بأن هذا مصيره، داعياً كل من سلك طريق الضلال العودة إلى جادة الصواب، والتمسك بسنة المصطفى بنينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام، وتسخير طاقته لخدمته دينه ووطنه ومجتمعه، وصيانة أمن بلاده والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها.

وسأل معالي رئيس مجلس الشورى في ختام تصريحه الله العلي القدير أن يحفظ قائد مسيرتنا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي العهد ، وأن يمددهم بعونه وتوفيجه، وأن يديم على هذه البلاد المباركة وشعبها الأمن والاستقرار.

رؤية شرعية واضحة.. واستتاب للأمن:

وأوضح معالي عضو هيئة كبار العلماء الأمين العام لرابطة العالم الإسلامي فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي أن من أعظم نعم الله أن قامت بلادنا على كتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، مطبقة للشرعية الإسلامية في جميع تنظيماتها وذلك منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن آل سعود، ومروراً بأنجاله الملوك البررة – رحمهم الله جميعاً – حتى عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – الذي أكمل مسيرة والده وإخوته في اتباع المنهج الرباني الذي خلص هذا اليوم إلى تطبيق الأحكام الشرعية بحق 47 من الفئة الضالة ممن عاثوا في الأرض فساداً.

ودعا فضيلة الدكتور عبدالله التركي إلى ضرورة تحصين الشباب والفتيات من فكر الخوارج الذي يروج له المجرمون بأساليب متنوعة ويحاولون زعزعة أمن الأوطان الإسلامية وتشتيت أفكار شعوبها، مفيداً أن الإرهاب والغلو والتطرف والفتن من الأهداف التي يريد الخوارج تحقيقها في الأراضي الإسلامية عامة، وفي المملكة مهبط الوحي خاصة . كما أكد فضيلته على أهمية تعزيز السمع والطاعة لولاة الأمر، وأن يحافظ المسلمين على نعم الله علينا ومنها الأمن والاستقرار، ومواجهة أي فكر ضال يحاول النيل من الشريعة الإسلامية، والاجتماع على الكلمة ضد من يحاول الإساءة للإسلام والمسلمين.

وأكد معالي رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف أن من نعم الله على هذه البلاد أن قامت على منهج أغر؛ كتاب الله – عز وجل – وسنة نبيه، فطبقت أحكام شرع الله في نظامها وفي قضائها، ومن ذلك تطبيق الأحكام القضائية اليوم بحق الفئة الضالة ممن سعوا في الأرض فساداً، فلم يعظموا حقاً، ولم يراعوا حرمة، ولم يصونوا دماً، بل آذوا البلاد والعباد.

وقال معاليه: إن ماصدر من بيان حول تنفيذ الأحكام القضائية لرسالة عظيمة بأن أحكام الشرع المطهر تقف في وجه من حاد عن الطريق المستقيم إما باعتناقه للفكر الضال المعادي لوطنه وأمتة وإظهاره الخراب في الأرض، أو في السعي إلى الإضرار بوحدة البلاد بمحاولة الإفساد؛ إذ قال الله تعالى (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ).

وبين معاليه أن القضاء في المملكة العربية السعودية قضاء مستقل عادل تقوم دعائمه على أحكام الشرع المطهر، فلا يفرق بين فرد وآخر ولا طائفة وأخرى، فالكل سواسية في مجلسه والكل له ضمانته وله حقوقه المكفولة شرعاً ونظاماً، داخل أروقة قضاء حيادي مستقل. نظر الموضوع على كافة درجات التقاضي المقررة نظاماً، منوهاً بالجهد الأمني المميز ضد كل من تسول له نفسه إرهاب الوطن والمواطن أو زعزعة الأمن الداخلي أو الإخلال بالنظام العام.

وسأل معالي رئيس ديوان المظالم في ختام حديثه الله التوفيق والسداد لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي العهد - حفظهم الله -، وأن يبارك الله في جهودهم لتحقيق الصالح للوطن والمواطن، وأن يديم على هذه البلاد المباركة أمنها وأمانها ورخائها وعز قادتها إنه جواد كريم. وأكد معالي الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله السند، أن من أعظم النعم على العباد والبلاد إقامة الحدود الشرعية على من يستحقها؛ لأن ذلك من أعظم أسباب استتاب الأمن وحفظ الضرورات وسعادة الناس في حالهم ومآلهم.

وقال معاليه في تصريح بشأن إعلان وزارة الداخلية عن تنفيذ حد الحراية والقتل تعزيراً لسبعة وأربعين من الفئة الضالة: "هو من تطبيق الشريعة الذي تميزت به المملكة العربية السعودية، وإن تلك الأعمال الإرهابية التي تستهدف أمن هذا الوطن وقادته وجميع أبنائه يجب أن تواجه بالحزم، وتطبق في حق من نفذوها الأحكام الشرعية التي تكف شرهم وأذاهم عن المسلمين".

وأوضح معاليه أن المملكة تميزت بتحكيم الشريعة وتحقيق العدل، وإقامة شعائر الإسلام، وبإخلاص المواطنين والتفافهم حول ولادة أمرهم، وسعيهم إلى الوحدة ونيل الفرقة، وكل ما يخل بأمن هذا الوطن واستقراره، مما يوجب علينا المحافظة على هذه النعمة بالوقوف صفاً واحداً ضد من يهدف إلى زرع الفتن وشق الصف وإثارة القلاقل.

وحذر الدكتور السند من الانجرار خلف دعاة الفتنة الذين يبنون أفكارهم المنحرفة، وشبههم بالمنكرة لإضلال الشباب وتجنيدهم ضد دينهم وأوطانهم، والزج بهم لارتكاب جرائم بشعة لها مغبة عظيمة وعاقبة وخيمة في الدنيا والآخرة.

ودعا الله عز وجل، أن يحفظ هذه البلاد من كل سوء ومكره، في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي العهد وأن يوفقهم لكل ما فيه خير.

احترام الدولة للقضاء:

ونوه معالي نائب الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام الشيخ الدكتور محمد بن ناصر الخزيم بالبيان الصادر عن وزارة الداخلية المتضمن تنفيذ الأحكام الشرعية التي صدرت بحق 47 شخصاً من الفئة الضالة، عادّه رداً واقعياً وفعلياً يؤكد جدية المملكة في حربها ضد الإرهاب والإرهابين ورسالة واضحة لكل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد أو نشر الفوضى فيه أو شق وحدة صفه أو الاستهتار بأنظمته وتشريعاته.

وأكد معاليه أن القضاء في المملكة يتمتع والله الحمد بالنزاهة والاستقلالية، ويستمد أحكامه الشرعية من الكتاب والسنة، وأن الحدود الشرعية تطبق على الجميع سواء مواطنين أو مقيمين فالكل سواسية أمام شريعة الله التي حفظت حقوق الإنسان وحرمت دمه، وحفظت له نفسه وماله وعقله وعرضه.

وقال: إن ما تشهده بلاد الحرمين الشريفين من أمن وأمان واستقرار وازدهار؛ هو بفضل الله تعالى ثم بفضل تحكيم شرع الله، قال الله تعالى: "وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون"، مؤكداً أهمية تحصين الأبناء من الأفكار الضالة ومواجهة أي فكر ضال يحاول النيل من الشريعة الإسلامية، والاجتماع على الكلمة ضد من يحاول الإساءة للإسلام والمسلمين.

ودعا معالي نائب الرئيس العام لشؤون المسجد الحرام في ختام حديثه الله عز وجل أن يحفظ أمن هذه البلاد ويديم عزها وأمنها في ظل القيادة الرشيدة والحكمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي العهد - حفظهم الله - .

وأكد.

ولفت معاليه النظر إلى أن إعلان الأحكام الشرعية هو بمنزلة الرد على كل من يشكك في أن المملكة لم تمضِ قدماً في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على الإرهابيين.

وبيّن أن جامعة نايف للعلوم الأمنية نظمت العام المنصرم برنامجاً خاصاً لمحاربة الإرهاب مدته سبعة أيام بمشاركة عدد من ضباط الأمن في العالم منهم من مثل 33 دولة غير عربية بقصد الاستفادة من خبرة المملكة في مكافحة الإرهاب، ما يؤكد أن المملكة رائدة في مكافحة الإرهاب وتشكل نموذجاً عالمياً في مكافحته.

فيما أوضح وكيل جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لشؤون المعاهد العلمية الدكتور إبراهيم بن محمد الميمن اليوم أن الأحكام الشرعية التي صدرت بحق 47 شخصاً من الفئة الضالة، يحقق أبعاداً كثيرة منها إعادة تذكير العالم بأن المملكة العربية السعودية هي دولة الإسلام والمنفذة لأمر الله تعالى في كل أمورها ومنها محاربة الإرهاب وفق الضوابط الشرعية التي نص الله تعالى عليها في قوله الكريم: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جَزَاءُ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ).

وقال: إن المملكة بتطبيقها شرع الله على هذه الفئة الضالة تؤكد عدل الدين الإسلامي في تطبيق حدود الله ضد المفسدين في الأرض، وفي الوقت ذاته تردع من يقف وراء هذه الفئة أو يعاطف معها بعد أن انكشفت أساليبهم المخادعة للمسلمين وتعرّت مآربهم أمام الملأ، حيث كانوا يلبسون أفعالهم زوراً وبهتاناً باسم الدين وهم براء من الدين الحنيف الذي يدعو إلى فعل الخيرات وينهى عن المنكرات.

وأكد الدكتور الميمن أن سلك القضاء في المملكة يتمتع بشخصية مستقلة يستقي فيه القضاة أحكامهم من منهج كتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ولا سلطان عليهم إلا سلطان الله عز وجل، داعياً الجميع خاصة الشباب إلى الالتفاف حول العلماء وولاة الأمر، والتمسك بالجماعة وعدم الفرقة، والحذر ممن يسعون في تفكيك أمن بلادنا وترويع الأمنين فيه.

تنفيذ للعدالة الإلهية:

من جهة أخرى أكد الأمين العام للهيئة العالمية للإعجاز العلمي في القرآن والسنة الشيخ الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز المصلح أن تنفيذ حكم القصاص بحق 47 من المنتمين للفئة الضالة في عدد من مناطق المملكة بعد المحاكمات المستوفية للشروط الشرعية والقانونية، هو تنفيذ للعدالة الإلهية وفق ما جاء في الكتاب الكريم والسنة المطهرة، بعد أعمالهم الإرهابية التي طالت أرواح الأبرياء من المواطنين والمقيمين والمستأمنين، بالإضافة إلى استهداف الأبرياء فردياً وجماعياً واستباحة دماءهم، وإعداد الخطط التفجيرية وتنفيذها باستهداف بعض المجمعات السكنية والحكومية وتدمير الممتلكات العامة مما أخل بأمن البلاد .

وأوضح أن تنفيذ الأحكام الصادرة قانونياً هي ردع لكل من تسول له نفسه أن يفسد في الأرض أو يغدر بالأمنين تحريضا أو تنفيذا، كما أن هذه الأحكام الشرعية التي طبقت ترفع مصالح الوطن والمواطن، وتبرز جهود الدولة في مكافحة ونبذ الإرهاب .

وشدد الدكتور المصلح على دور الأسرة وواجباتها في تتبع الأبناء وتوجيه اندفاعهم لما يعود عليهم بالنفع في مجملهم بالأنشطة الاجتماعية الهادفة التي تنمي قدراتهم، وتكثف الرقابة من قبل الآباء والأمهات على أبنائهم والحرص والتعرف على أصدقائهم وتحذيرهم من الأفكار الفاسدة والمنحرفة، لافتاً إلى أهمية دور وسائل الإعلام في توضيح خطر متابعة الحسابات الوهمية في موافقة التواصل الاجتماعي وأن تكثف تثقيفها للجيل الناشئ وتوعيتهم بمخاطر الانجراف في وحل الشبهات أو التعاطف مع دعاة الفكر الإرهابي، مؤكداً أن الأمن هو مسؤولية الجميع بدءاً من المنزل والمدرسة ومواقع العمل ، والتعاون في إيصال رسالة الإسلام السمحة التي تدعو إلى التعايش السلمي بين أطياف المجتمعات .

أكد معالي مدير جامعة الملك خالد وجامعة بيشة المكلف الدكتور عبد الرحمن بن حمد الداود أن بيان وزارة الداخلية المتضمن تنفيذ الأحكام الشرعية في (47) شخصاً ممن تورطوا في الأعمال الإرهابية التي تمت في المملكة، جاء رسالة واضحة بأن المملكة جادة في مواصلة جهودها الحثيثة ونجاحاتها المتتالية في قمع الإرهاب، واجتثاث جذوره أيّاً كان مصدره، دون النظر لأي اعتبارات طائفية أو عرقية أو مذهبية، كما أنها رسالة واضحة لكل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد أو نشر الفوضى فيه أو شق وحدة صفه أو الاستهتار بأنظمتهم وتشريعهم.

وقال مدير جامعة الملك خالد في تصريح لوكالة الأنباء السعودية "إن ما تم تنفيذه على المدانين في العمليات الإرهابية إقامة للأحكام الشرعية وفق كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وتنفيذاً للمنهج الرباني الذي أسست عليه المملكة منذ قيامها في عهد المؤسس الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - طيب الله ثراه -، داعياً الشباب وأبناء الوطن إلى تجنب الانقياد خلف الدعاوى الضالة والأفكار المنحرفة، ومشدداً في الوقت نفسه على أهمية الالتفاف حول القيادة الرشيدة وعلمائها، وتحصين العقول بالعلم المنطلق من كتاب الله وسنة رسوله ومن فهم السلف الصالح بعيداً عن اجتهادات الضالين أو تأويلات المنحرفين.

والمح الدكتور الداود إلى أن واجب الحفاظ على أمن الوطن هو واجب يشرف الجميع بتحمله، ونذكر تماماً أنه يجب على كافة المسؤولين القائمين على تربية الشباب بذل كل جهد في سبيل تعزيز ولاء الشباب لدينهم ووطنهم ومجتمعهم وتحصينهم ضد أفكار الغلو والانحراف، من خلال غرس المنهج الشرعي الأصيل، وبيان ضلال أفكار الضالين، وسوء مناهجهم ونواياهم، سائلاً الله تعالى أن يحفظ على المملكة أمنها وأمانها، في ظل قيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله -، وأن يجنبها كيد الكائدين ومكر الحاقدين وضلال المفسدين.

منع شرهم وفسادهم في العباد والبلاد:

وأكد مدير جامعة الباحة المكلف الدكتور عبدالله بن محمد الزهراني، أن تنفيذ أحكام الله في عدد من المنتمين للفئة الضالة المحاربين لله ورسوله، الذين يسعون في الأرض فساداً، جاء لمنع شرهم وفسادهم في العباد والبلاد، انطلاقاً من مقاصد شرع الله الحكيم، الذي يعلم ما يصلح لهذه الأمة وما يكون سبباً لحياتها وسعادتها وأمنها واستقرارها، حامداً الله عز وجل الذي جعل في إقامة الحدود حياة أمانة للمجتمع، حيث قال تعالى (ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب لعلمكم تتقون) . وقال الدكتور الزهراني : " إن بلادنا بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود - حفظه الله - تطبق كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، في مختلف شؤون الحياة، فهي تنفذ حكم الله ليبقى مجتمعنا آمناً مستقراً بإذن الله، وتحميه من شر هؤلاء المحاربين لله ورسوله والمفسدين في الأرض ، الذين يريدون زعزعة الأمن وتحويل البلاد إلى قلاقل وفتن وينتهجون منهج الخوارج في التكفير والقتل والتدمير "، سائلاً الله أن يديم على بلادنا نعمة الأمن والاستقرار، وأن يوفق ولاية أمرنا وينصرهم بنصره، وأن يعز بهم الإسلام والمسلمين .

فيما أوضح وكيل إمارة منطقة الحدود الشمالية صالح بن عبدالكريم المحميد أن تنفيذ الأحكام الشرعية بحق 47 من الفئة الضالة يؤكد نهج الدولة في الحفاظ على أمن وأمان الوطن والمواطنين، وذلك بتطبيق شرع الله بحق المفسدين في الأرض، وتوجيه رسالتها الواضحة في الوقت ذاته للتصدي لكل أنواع الإرهاب ولمن يقف وراء هذه الفئة الضالة أو يتعاطف معهم .

محاربة الفئة الباغية ومن يدعمهم:

وأكد فضيلة رئيس محكمة الاستئناف بمنطقة الباحة الشيخ عبدالله بن أحمد القرني أن تنفيذ الحكم الشرعي اليوم في 47 ضالاً من المنتمين للفئة الضالة سيكون رادعاً للمجرمين ، ويحقق استتباب الأمن في الأرض والحياة والرعاية لمصالح العباد والبلاد، كما قال الله تعالى في محكم التنزيل { } ولكم في القصص حياة يا أولي الألباب لعلمكم تتقون { } ، مبيناً أن الحياة جعلها الله في معنى الآية عامة وشاملة لجميع مناحي الحياة ولانهاية لها.

وقال فضيلته في تصريح لوكالة الأنباء السعودية “ لقد سرنا وأسعدنا وأثلج صدورنا خير تنفيذ أحكام شرع الله تعالى بالقصاص والحاربة في 47 ضالا من المنتمين للفئة الضالة، الذين لطحوا أيديهم بالدماء البريئة ظلماً وعدواناً وتمردوا على البلاد والعباد وشقوا عصا الطاعة وخرجوا على جماعة المسلمين وعلى إمامهم وأظهروا في الأرض الفساد وانتهجوا فكر الخوارج وكفروا المسلمين ليستحلوا بذلك دماءهم وأمواهم بغير حق وغرروا بصغار السن واتخذوهم وسائل لتحقيق تخريباتهم وإفسادهم واعتدائهم حتى على المساجد والمصلين وهم فيها ركعاً سجداً لله رب العالمين“.

وبين أن هذه الفئة لم يشكروا نعمة الله ولم يشاركون في بناء وحدة بلادهم واجتماع كلمة أهلها على إمامهم لما فيه من الطاعة لله ولرسوله والمصالح العظيمة والمحافظة على نعمة الأمن فيها ، مشيراً إلى أنهم ظلوا السبيل ودمروا المصالح وفجروا المساجد وقتلوا المصلين فيها وقتلوا رجال أمن بلادهم ؛ وأعلنوا الحرب على البلاد والعباد وخرجوا على الطاعة وألبوا المفسدين أمثالهم على القتل والتخريب ، فكان جزائهم ومن تسولوا له نفسه العبث أمثالهم تنفيذ أحكام شرع الله فيهم وهذا هو جزائهم.

وأشار رئيس محكمة الاستئناف بالباحة إلى أن الله تعالى بين عظيم جرم من يقتل نفساً بغير حق أو فساد في الأرض وأنه كأنما ارتكب جريمة قتل الناس أجمعين ، ثم بين الله تعالى بعد ذلك حكمة عز وجل فيمن يفعل ذلك بقوله تعالى : (إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ،) الآية ، مؤكداً أن هذه البلاد – حرسها الله – قامت على شريعة الإسلام وتطبيق أحكامه وفق كتاب الله وسنة رسوله الكريم صلى الله عليه وسلم.

وسأل فضيلته في ختام تصريحه الله عز وجل أن يحفظ لهذه البلاد أمنها وأمانها واستقرارها ، ودحر البغاة والمفسدين عنها ، وأن يوفق ولاية أمرها إلى كل خير وأن يعز بهم الإسلام والمسلمين ويحمي بهم أمن واستقرار بلادنا ، وتنفيذ أحكام الله في كل من تسول له نفسه العبث والاعتداء على الأرواح والممتلكات بغير حق أو التخريب أو انتهاج الأفكار الضالة التي تجر على الأمة الويلات .

وأكد عدد من المشائخ والقضاة بمنطقة الباحة أن ما تحقق من تنفيذ الأحكام القضائية بالقتل حداً وتعزيراً في 47 شخصاً من الفئة الضالة الذي حاربوا الله ورسوله وأفسدوا في الأرض وحاربوا المجتمع واستباحوا الحرمات ، ليؤكد أن دستور هذه البلاد المباركة مستمد من الكتاب والسنة ، مشيرين إلى أن بلادنا كانت وما زالت متمسكة بشرع الله وحمايته والنود عنه ، وأنها مستمرة في محاربة هذه الفئة الباغية ومن يدعمهم.

وأوضح كاتب عدل محافظة العقيق أمام وخطيب جامع عبدالله بن عباس بالمشيريف الشيخ عبدالله بن مديس ، أن المسلم ليستبشر بتطبيق حدود الله في الأرض التي هي سبب رئيس في حفظ الأمن واستتباب الخير والعدل وحفظ الأنفس والحرمات ، مؤكداً على أهمية تطبيق الحدود وتنفيذ الأحكام الشرعية التي أمر الله بها وأمر بها رسوله وحثت عليها شريعة الإسلام.

وقال الشيخ مديس “ إن المملكة العربية السعودية لتؤكد للعالم أجمع في هذا اليوم أن لا مكان للخوارج والإرهابيين في أرض الحرمين وأن سلامة وأمن هذه البلاد ومواطنيها وكل من يعيش على أرضها يأتي في مقدمة أولويات هذا البلد الطاهر ، وإن حماية مقدساته وأمن قاصديه من الزوار والحجاج والمعتمرين أمر لن تأخذهم فيه لومة لائم “ ، حامداً الله عز وجل أن وفق قيادتنا في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد – حفظهم الله – ، ورجال أمننا البواسل وعلماؤنا وقضائنا لدحر هذه الفئة الباغية الطاغية التي أزهقت الأرواح وروعت الأمنين ودمرت الممتلكات وتنفيذ أحكام الله فيهم.

من جانبه أكد إمام جامع الملك سعود بالباحة عبدالله بن عبد العزيز الباقي ، أن تنفيذ الأحكام الشرعية بالقتل في الفئة الضالة ، بأنها صفحة جديدة من صفحات حزم خادم الحرمين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود – حفظه الله – ضد الفئة الباغية ، وضربة في كبد الفكر الضال المظلم ، الذي لم يستثمر أصحابه حلم القيادة عليهم ، ومحاولاتها الدائمة والطويلة الأمد لهدايتهم وعودتهم إلى جادة الصواب بالحوار والجدال الحسن عبر لجان المناصحة .

وبين أنه كان عاقبة الاسترسال في الضلال واستباحة الدماء واتخاذ الوطن وأهله غرضاً للبغي والعُدوان ، هو تنفيذ شرع الله العادل فيهم ردعاً لكل مغتر بفكرهم ، أو متواطئ معهم ، وحماية للوطن والمواطنين ومقدراتهم من كل معتد مهما كان انتماءه وادعاؤه، فحرمة الدم وعصمة المال من ضرورات الدين والدنيا.

وقال رئيس المحكمة العامة بمنطقة نجران الشيخ ماجد بن محمد الرجيعي “إن من نعم الله تعالى على هذه البلاد أن وفقها لتحكيم كتابه وتطبيق شرعه وإقامة حدوده ، فكان ذلك سبباً في عزها وقوتها واستتباب أمنها ورخائها ومن ذلك ماتم الإعلان عنه من تطبيق حدود الله في (47) رجلاً ممن حاربوا الله ورسوله صلى الله عليه وسلم وسعوا في الأرض فساداً يقتلون ويفجرون ويحرضون ، وينشرون فكرهم المنحرف“.

وأضاف فضيلته: “ إن الله عز وجل أوجب إقامة الحد على مثل هؤلاء وشدد في عقوبتهم في كتابه الكريم فقال سبحانه “ إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف

أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم ” وإن من الفساد في الأرض إزهاق الأنفس المعصومة والتفجير والتخريب وإشاعة الفوضى ، والتحريض والتأليب على ولي الأمر والخروج عليه ، وإقامة الحد على هؤلاء وأمثالهم وغيرهم واجب شرعي لا يجوز تركه أو التهاون فيه ، وفي إقامة حدود الله وتطبيق شرعه حفظ للأنفس المعصومة واستتباب للأمن وحفظ لمصالح الناس في دينهم ودنياهم“ .

وقال الشيخ الرجيعي “هذه البلاد بإذن الله وتوفيقه ماضية في تطبيق شرع الله وتنفيذ حدوده ، فعلى هذا قامت هذه الدولة المباركة ، وأسأل الله عز وجل أن يوفق ولاية أمرنا وعلماننا وأن يديم علينا الأمن والإيمان والسلامة والإسلام و سائر النعم إنه سميع مجيب“.

وأكد فضيلة رئيس محكمة الاستئناف بمنطقة حائل الشيخ سلامة الجلعود أن تنفيذ الأحكام الشرعية في الجناة من الفئة الضالة استندت على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، حامداً الله أن ولي على هذه البلاد حكما يطبقون شريعة الله ولا يتهاونون في ذلك.

وقال الشيخ الجلعود: ”إن المملكة العربية السعودية دولة قائمة على الإسلام مستندة في ذلك على كتاب الله والسنة النبوية وهذه الأحكام الشرعية يستحقها هؤلاء الإرهابيين الذين سعوا في الأرض فسادا وحلوا حرمة دم المسلم واستهدفوا المساجد بلا وازع من دين ولا رحمة بمسلمين يشهدون أن لا إله إلا الله وأن محمدا عبده ورسوله“.

وسأل فضيلة رئيس محكمة الاستئناف بمنطقة حائل في ختام حديثه الله أن يديم على البلاد الأمن والأمان، وجميع البلاد الإسلامية، وأن يهدي شباب المسلمين لكل ما يحبه الله ويرضاه.

الفئة الضالة شوهدت سماحة الدين الإسلامي:

وأهاب معالي مدير جامعة نجران الدكتور محمد بن إبراهيم الحسن بتطبيق الحدود الشرعية وتنفيذ أحكام الله عز وجل في 47 شخصا من المنتمين للفئة الضالة، الذين سعوا في الأرض فسادا بقتل واستهداف الأبرياء ونشر الرعب وتنفيذ المخططات الإرهابية .

وأوضح أن هذه الفئة الضالة التي نفذت بحقها الأحكام الشرعية قد شوهدت سماحة الدين الإسلامي بزعمهم للأمن وترويع الأمنيين بمعتقدات غير عقلانية وبعيدة عن شرعة الإسلام، حيث أوغلوا في تكفير المسلمين وتنفيذهم للمخططات الإرهابية حتى شملت بيوت الله واستهداف رجال الأمن وخروجهم عن طاعة ولي الأمر ، وبذلك استحققت العقاب الشرعي الذي يهدف إلى حفظ الأمن والحقوق العامة والخاصة وحققنا للدماء .

الجناة استحقوا العقوبات:

فيما أكدت هيئة حقوق الإنسان أن تنفيذ الأحكام القضائية الجزائية بحق سبعة وأربعين محكوما بالقتل؛ إنما جاء إنفاذا للعدالة، وتطبيقا للمقتضيات الشرعية والقانونية، وتحقيقا لأغراض وأهداف العقوبة في الردع والزجر، واستيفاء لحقوق ضحايا تلك الجرائم، وحماية للمجتمع وصونا لأمنه واستقراره.

وبينت الهيئة في بيان لها أن الجرائم الإرهابية المنسوبة للمحكوم عليهم هي أشد الجرائم خطورة في كل الشرائع السماوية والأنظمة القانونية ، وتتمثل هذه الجرائم البشعة في قتل الأبرياء والتحريض على ذلك، وخطفهم والتمثيل بهم، وتفجير المنشآت العامة والخاصة والمجمعات السكنية، وترويع الأمنيين، وحيازة واستخدام الأسلحة والمتفجرات وتصنيعها وتهريبها، واستهداف منسوبي الجهات الأمنية والعسكرية، والسطو المسلح، والانتماء إلى تنظيمات إرهابية وتنفيذ أهدافها، واستهداف البنى الاقتصادية، وغير ذلك من الجرائم التي ثبت قضاء نسبتهما إليهم.

وأضافت أن هذه الجرائم قد أسفرت عن قتل العشرات من الأبرياء من مدنيين وعسكريين، مواطنين ومقيمين، بين رجال ونساء وأطفال. وقد استحق الجناة هذه العقوبات نتيجة لهذه الجرائم التي انتهكت حقوقا عامة وخاصة، وتمثل انتهاكا لحقوق الإنسان وكرامته، وعلى رأسها الحق في الحياة، والحق في الأمن.

وأكدت الهيئة في بيانها أنها تابعت وحضرت المحاكمات في هذه القضايا، وتأكد لها استيفاء إجراءات المحاكمة للأصول الشرعية والقانونية، ومبادئ وضوابط المحاكمات العادلة، وحصول المحكوم عليهم على الضمانات القانونية المقررة؛ وتم نظر هذه القضايا من ثلاثة قضاة في المحكمة الجزائية المتخصصة، واستأنفت هذه الأحكام أمام خمسة قضاة في محكمة الاستئناف، ثم أعلى درجات المراجعة القضائية أمام خمسة قضاة في المحكمة العليا ، وهذه الإجراءات تأتي مستوفية للضمانات التي تنص عليها أنظمة المملكة والمعايير الدولية ذات الصلة.

وشددت هيئة حقوق الإنسان على أن تحقيق العدالة وحماية حقوق الإنسان؛ تتطلب تطبيق الأحكام القضائية، وتنفيذ العقوبات بحق كل من ينتهك الحقوق ويقتل الأبرياء ويستهدف بالأنفس المعصومة، ويهدد الأمن والاستقرار ، داعية إلى استذكار ضحايا الجرائم الإرهابية المروعة والدعاء لهم بالمغفرة والرحمة .

حماية الإسلام والمسلمين:

على صعيد آخر جددت مملكة البحرين موقفها الراسخ المتضامن مع المملكة العربية السعودية ووقوفها إلى جانبها في كافة ما تتخذه من إجراءات رادعة لمواجهة العنف والتطرف .

وأكدت مملكة البحرين أن المملكة العربية السعودية تعد ركيزة الأمن العربي والإسلامي وأن دورها بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - هو دور حيوي ورئيسي لاستقرار المنطقة والعالم بأسره وحل كافة الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي وفي مقدمتها الإرهاب .

كما أكدت أن تنفيذ الأحكام القضائية بحق من ثبت عليهم بالأدلة والبراهين الجرائم المنسوبة إليهم هي خطوة ضرورية ومهمة للحفاظ على أمن وأمان جميع أبناء الشعب السعودي والمقيمين على أرضها وردع كل من تسول له نفسه محاولة إثارة الفتن والقلاقل أو العبث بأمن واستقرار المملكة العربية السعودية .

وأكد صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء بمملكة البحرين أن مواقف المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - في حماية الإسلام والمسلمين مشرفة وأن جهودها في التصدي لكل من يحاول المساس بأمن الأمة واستقرارها وبعيثرها في الأرض فساداً بالفكر الضال وبالأعمال التي لا يقرها دين أو شريعة لهو موضع تقدير عربي وإسلامي وعالمي .

كما أكد سموه أن قيادة المملكة العربية السعودية التي حمت الحرمين الشريفين بمكة المكرمة والمدينة المنورة منذ عهد الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود - رحمه الله - قادرة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على حماية شعب المملكة والأمتين الإسلامية والعربية.

وسأل سمو رئيس الوزراء في مملكة البحرين المولى عز وجل للمملكة العربية السعودية التوفيق والسداد في مساعيها الطيبة ونهجها الخير في نصرته الحق والعدل والدفاع عن الإسلام والمسلمين وفي مواجهة كل ما يقوض الأمن والاستقرار في أرض الحرمين الشريفين أو في الوطن العربي والإسلامي.

كما أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة تأييدها الكامل ووقوفها مع المملكة العربية السعودية فيما تتخذه من إجراءات رادعة لمواجهة الإرهاب والتطرف .

وأد ونزع فتيل الإرهاب والتطرف:

وقال سمو الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة إن ما اتخذته المملكة يعد رسالة واضحة ضد الإرهاب ودعاة ومثيري الفتنة والفرقة والاضطرابات الذين يسعون لتمزيق وحدة المجتمع وتهديد السلم الاجتماعي في المملكة كما تثبت عزم المملكة الصارم والحاسم على المضي قدماً لوأد ونزع فتيل الإرهاب والتطرف واقتلاعه من جذوره وردع كل من تسول له نفسه محاولة إثارة الفتن والقلاقل أو العبث بأمن واستقرار المملكة .

وأوضح سمو الشيخ عبدالله بن زايد أن تنفيذ الأحكام القضائية بحق المدانين في المملكة العربية السعودية هو حق أصيل لها بعد أن ثبت عليهم بالأدلة والبراهين الجرائم التي ارتكبوها ، مشيراً إلى أن ما قامت به المملكة هو إجراء ضروري لترسيخ الأمن والأمان لكافة أبناء شعب المملكة والمقيمين على أرضها . كما أكد رئيس مجلس النواب البحريني أحمد الملا حق المملكة العربية السعودية في حفظ أمنها واستقرارها ، وصون مقدراتها ومكتسباتها ، وحماية مقدساتها وأرواح المواطنين والمقيمين فيها ، واتخاذ جميع الإجراءات التي تراها مناسبة لحماية بلاد الحرمين الشريفين ، من الأعمال الإرهابية كافة .

وأشاد عدد من النواب في مجلس الأمة الكويتي بتطبيق الأحكام القضائية في حق عدد من المنتمين للفئة الضالة في المملكة وأعربوا عن تأييدهم للمملكة في حربها ضد الإرهاب . وقال النائب عبدالرحمن الجبران إن خطوة تنفيذ أحكام الإعدام في عدد من الفئات الضالة تعد رسالة واضحة وجهتها المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود "حفظه الله" للعالم أجمع برفض فكر الإرهاب والتطرف أيًا كان مشربه ومذهبه .

وأكد أن للمملكة الحق في ممارسة سلطاتها على الخارجين عن القانون الساعين لتقويض أركان الدولة والداعين إلى الفوضى والقتل والتفجير والتكفير الذين دأبوا على تفسير نصوص الشرع وفق أجنداتهم الخاصة وأهدافهم المشبوهة ، موضحة أن هذه الخطوة تأتي استكمالاً لخطوات رائدة قطعتها المملكة في محاصرة فكر الإرهاب .

ورأى النائب سلطان الغيصم من جهته أن إعلان المملكة العربية السعودية إعدام 47 إرهابياً يُعد لطمة في جبين الإرهابيين . كما أشاد النائب الكويتي الدكتور أحمد مطيع العازمي بتنفيذ المملكة لتلك الأحكام ، مبيناً أنها تأتي تأكيداً لدورها العظيم والحازم في محاربة الإرهاب والتطرف .

وأعرب النائب ماضي العايد الهاجري من جانبه عن تأييده للمسؤولين في المملكة العربية السعودية في اتخاذ هذه الخطوة المهمة في حربها ضد الإرهاب ، التي التي عدها صفة في وجه الإرهاب ووجه من يعتنقون هذا الفكر التكفيري الذي لا يمت إلى الدين الإسلامي السمح بأي صلة .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

القصبي: هدف اللائحة التنفيذية تمكين الجمعيات وتحفيزها

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<http://www.alhayat.com/Articles/13208224>

الرياض - «الحياة»

أوضح وزير الشؤون الاجتماعية الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي أن الهدف من مشروع اللائحة التنفيذية للجمعيات الأهلية، هو تمكين الجمعيات وتحفيزها للقيام بدورها المأمول لتحقيق التنمية المستدامة، والوزارة ستكون خير مساعد ومساند لهذه الجمعيات.

جاء ذلك خلال ورشة العمل التي عقدتها وزارة الشؤون الاجتماعية بعنوان «مشروع اللائحة التنفيذية للجمعيات الأهلية»، بحضور مسؤولي الوزارة وقيادات الجمعيات الأهلية، وذلك في فندق تيارا بالرياض. وتهدف الورشة إلى الوقوف على رؤى الجمعيات الأهلية عن مشروع اللائحة التنفيذية، والتعرف على مدى تلبية نصوص اللائحة للواقع العملي للجمعيات، والإضافات المقترحة لتحسين بيئة عملها القانونية، إضافة إلى مناقشة متطلبات وإجراءات الترخيص للجمعيات الأهلية واختصاصات أجهزتها الإدارية وإجراءات منح صفة النفع العام للجمعية، إضافة إلى أحكام انتهاء الجمعية.

من جهة أخرى، أنهت الشؤون الاجتماعية الإجراءات النظامية لنقل الإشراف على مجالس مُلاك العقار، وما يتصل بالوحدات العقارية وفرزها المشار إليه في قرار نظام ملكية الوحدات العقارية ولائحته التنفيذية إلى وزارة الإسكان. وتضافرت الجهود بين الوزارتين لتطبيق الأمر السامي بموجب محاضر رسمية، ونقل كل ما يتعلق بالملفات والسجلات الخاصة بجمعيات الملاك لـ 16 جمعية قائمة، وست جمعيات تحت التأسيس إلى وزارة الإسكان بشكل نهائي وفق آخر محضر بينهما لتصبح هي الجهة المعنية بهذه المجالس.

يذكر أن مسؤولية وزارة الشؤون الاجتماعية سابقاً هي تسجيل جمعيات الملاك والإشراف عليها، وجمعيات الملاك العقارية يكونها ملاك العقار المشترك التي تزيد وحداته على 10 وجاوز عدد ملاكها خمسة، ويمكن أن تكون بعدد أقل لائحة لضمان العقار وحسن الانتفاع به، ويأتي تكوين هذه الجمعيات وفق نظام ملكية الوحدات العقارية وفرزها ولائحته التنفيذية، والذي يهدف إلى التيسير على المواطنين بمختلف فئاتهم في تملك وحدات عقارية وفرزها لاستخدامها في الأغراض المختلفة كالشقق السكنية والمحلات التجارية والمكاتب الإدارية ونحوها، وفتح آفاق جديدة للاستثمار الوطني في مجال إنشاء المجمعات السكنية والتجارية واستثمارها، في الوقت الذي أتاح الفرصة أمام المواطنين لتجميع رؤوس الأموال وعمل جمعيات مُلاك يتم تسجيلها في وزارة الإسكان الجهة المعنية حالياً.

• الشورى“ يناقش مشروعات اتفاق للعمالة المنزلية مع

إندونيسيا وجيبوتي والنيجر

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1116056>

الرياض - محمد الشيباني

أحالت الهيئة العامة في مجلس الشورى عددا من تقارير لجنة الإدارة والموارد البشرية بالمجلس بشأن مشروعات اتفاق في مجال توظيف العمالة المنزلية.

حيث أحالت طلب إعادة دراسة مشروع اتفاق بين حكومة المملكة وحكومة جمهورية اندونيسيا في مجال توظيف العمالة المنزلية، ومشروع اتفاق بين وزارة العمل ووزارة العمل المكلفة بالإصلاح الإداري بجمهورية جيبوتي، واتفاق آخر بين وزارة العمل ووزارة العمل والتوظيف والضمان الاجتماعي بجمهورية النيجر.

جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى، الذي عقدته أمس الأحد برئاسة نائب رئيس المجلس د. محمد بن أمين الجفري، وبحضور مساعد رئيس المجلس د. يحيى بن عبدالله الصمعان، وأمين المجلس د. محمد بن عبدالله آل عمرو، ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس.

وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1435/1436هـ، وتقريرها بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1435/1436هـ، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1435/1436هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1435/1436هـ.

وأحالت الهيئة العامة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1435/1436هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح مشروع تعديل المادة 13 من نظام الخدمة المدنية المقدم من عضو المجلس د. أحمد الزليعي، استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، وتقريرها بشأن تعديل المواد 98 و99 و100 و104 من نظام العمل، وتقرير اللجنة المالية بشأن طلب تعديل الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية.



الضمان الصحي يوقف شركة تأمين لمخالفتها النظام واللائحة التنفيذية

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ربيع أول 1437هـ - 4 يناير 2016م
<http://www.alriyadh.com/1116232>

الرياض - راشد السكران

أصدر مجلس الضمان الصحي التعاوني قراراً بإيقاف شركة تأمين صحي وتجميد نشاطها حيال إصدار أو تجديد وثائق التأمين وذلك لمخالفتها نظام الضمان الصحي ولائحته التنفيذية والوثيقة الموحدة.

وقال الأمين العام للمجلس محمد بن سليمان الحسين إن فرق المتابعة والإشراف الميدانية رصدت بعض المخالفات للنظام، وهو ما دفع إلى إيقاف نشاط التأمين الصحي لتلك الشركة لحماية المؤمن لهم من الممارسات غير السليمة التي تتطوي على تجاوزات تحد من حصول المؤمن لهم على الرعاية الصحية بالشكل المطلوب، لافتاً إلى أن المجلس لن يقوم برفع الإيقاف حتى يثبت تصحيح أوضاع الشركة وتلتزم بالمعايير والاشتراطات التي تضمن جودة أداء سوق التأمين الصحي التعاوني.

وبين الحسين أن القرار لا يمس بأي شكل من الأشكال مصالح أصحاب العمل الذين يملكون وثائق تأمين سارية المفعول قبل تاريخ الإيقاف وهي تضمن تقديم جميع خدمات التأمين المنصوص عليها في الوثيقة الموحدة للمؤمن لهم وشدد الحسين أن على جميع شركات التأمين الصحي التعاوني الالتزام بنظام الضمان الصحي التعاوني ولائحته التنفيذية ووثيقته الموحدة والتي تضمن حقوق جميع الأطراف ذات العلاقة وخصوصاً المؤمن لهم.

إحالة تعديلات نظام الخدمة المدنية للمناقشة في الشورى

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/652322>

جابر المالكي - الرياض

أحالت الهيئة العامة لمجلس الشورى تقرير اللجنة المالية بشأن طلب تعديل الفقرة 5 من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية. كما أحالت عددًا من التقارير التي رفعتها اللجان المتخصصة بشأن تقارير الأداء السنوي لعدد من الأجهزة الحكومية، ومقترحات لتعديل بعض الأنظمة، وقررت إحالتها على جدول أعمال المجلس خلال الفترة القادمة. جاء ذلك خلال الاجتماع الأول للهيئة العامة من أعمال السنة الرابعة للدورة السادسة لمجلس الشورى، الذي عقدته أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الدكتور محمد بن أمين الجفري، وبحضور مساعد رئيس المجلس الدكتور يحيى بن عبدالله الصمعان والأمين العام للمجلس الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو ورؤساء اللجان المتخصصة بالمجلس. وقررت الهيئة العامة خلال الاجتماع إحالة تقرير لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن التقرير السنوي لهيئة التحقيق والادعاء العام للعام المالي 1435/1436 هـ، وتقريرها بشأن تقرير الأداء السنوي لوزارة العدل للعام المالي 1435/1436 هـ، وتقرير لجنة الشؤون الخارجية بشأن التقرير السنوي لوزارة الخارجية للعام المالي 1435/1436 هـ، وتقرير لجنة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات بشأن التقرير السنوي لهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات للعام المالي 1435/1436 هـ.

كما أحالت الهيئة العامة تقرير لجنة التعليم والبحث العلمي بشأن التقرير السنوي لوزارة التعليم للعام المالي 1435/1436 هـ، وتقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن مقترح مشروع تعديل المادة الثالثة عشرة من نظام الخدمة المدنية المقدم من عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي استنادًا للمادة 23 من نظام المجلس، وتقريرها بشأن تعديل المواد 98 و99 و100 و104 من نظام العمل، وتقرير اللجنة المالية بشأن طلب تعديل الفقرة (5) من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية.



انتقد تغيب ممثليها عن الاجتماعات

الشورى يطالب "الصحة" بتنفيذ المشاريع وتوظيف الخريجين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160104/Con20160104817640.htm>

سعاد الشمrani (الرياض)

انتقدت اللجنة الصحية بمجلس الشورى عدم تجاوب وزارة الصحة مع طلبها المتكرر بحضور مندوبيها للاجتماع بهم ومناقشتهم حول تقريرها السنوي للعام المالي 1435/1436 عن بعض البنود التي تضمنها، لينتهي المطاف بإلغاء الاجتماع والخلوص لما تراه اللجنة من توصيات.

ورغم إعادة جدولة الاجتماع إلا أن تأخر رد الوزارة إلى اليوم السابق عن الموعد المحدد واقتصار حضورها على أحد الوكلاء المساعدين تسبب في إلغائه، وبررت الوزارة عدم إرسال مندوبيها إلى الاجتماع المقرر تعاقب الجهاز الإداري،

وانشغالها بالقيام بالإجراءات الصحية الخاصة بالطوارئ في الحد الجنوبي، والخدمات الصحية لموسم الحج والحد من انتشار فيروس متلازمة الشرق الأوسط التنفسي «كورونا».

ولم تتوقف انتقادات اللجنة على عدم حضور مندوبي الوزارة بل طالت تقريرها أيضا الذي تضمن عدم تمكين المجلس الصحي السعودي من القيام بدوره في متابعة تنفيذ استراتيجية الرعاية الصحية بالمملكة الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (320) وتاريخ 1430/9/17 هـ وتضمن خطوات الإنجاز في التقرير السنوي للوزارة.

ورأت اللجنة تشابها كبيرا في أجزاء عدة من هذا التقرير بنظيره للعام السابق، فضلا عن اتساعه بالسردية الكمية للمعلومات دون التحليل المبني على البرهان العلمي والمعيارية والقياس المقنن الذي تبنى عليه القرارات النوعية، فضلا عن أنه غير مرتبط بالرؤية والسياسات والأهداف التي تم إقرارها في الاستراتيجية الصحية، حيث الخطط التشغيلية، والمفترض أن يقوم المجلس الصحي بوضع جدول زمني وآلية للإشراف على تنفيذها وتضمن ذلك في التقرير السنوي للوزارة مع مخلص واف عن إنجازات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ومجلس الضمان الصحي وحيث إن التقرير قد خلا أو لم يتطرق إلى ما قام به المجلس الصحي حول متابعة الاستراتيجية الصحية وكذا لم يتطرق التقرير لإنجازات الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

انتقادات اللجنة تناولت عدم وجود آلية لصرف العلاج لمستحقه إلكترونيا من الصيدليات في مختلف مناطق المملكة أسوة بما هو معمول به في القطاعات الصحية الأخرى.

ورأت أنه على الرغم من الدعم الكبير من الحكومة لتوفير العلاج لمستحقه إلا أن معضلة توفيره في المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة ومعاناة المرضى في الحصول على الدواء ما زالت مستمرة في المدن الكبرى وغيرها على حد سواء مع وجود هدر كبير للموارد في هذا المجال، خصوصا في ظل نجاح اعتماد بعض القطاعات الصحية المتخصصة والعسكرية والخاصة في المملكة في صرف الدواء آليا من الصيدليات العامة.

وطالبت اللجنة الوزارة بمعالجة تعثر مشاريعها ووضع جدول زمني لتنفيذها ومتابعة الإنجاز، وذلك نظرا لزيادة تكاليف المشروعات المتعثرة وما يشهده القطاع الصحي في العام من تنامي في تكاليف خدمات الرعاية الصحية مما يستلزم من الحكومات زيادة الإنفاق فقد جاءت توصية اللجنة السابعة.

كما أوصت الوزارة بتمكين مديريات الشؤون الصحية في المناطق من الاستقلال الإداري والمالي، خصوصا في ظل استمرار معضلة المركزية الإدارية، حيث لا تحظى المديريات الصحية بالمناطق بالصلاحيات الكافية في الجوانب الإدارية والمالية لترتيب أولوياتها واحتياجاتها ومشروعاتها، بالإضافة إلى انشغال الوزارة بأعمال الإنشاء والتنفيذ والتشغيل وتقصيرها مما أدى إلى قصور أدائها في عملها الرئيس في تنفيذ السياسات الصحية والإشراف والرقابة.

وتضمنت التوصيات المطالبة بأن تقوم الوزارة بتضمين تقريرها القادم ما تم حيال تنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الشورى في خمس السنوات الماضية، وأوضحت اللجنة أنه بمراجعة القرارات الصادرة من المجلس على تقارير الوزارة في الأعوام الخمسة السابقة لاحظت عدم أخذ الوزارة لمعظم هذه القرارات أو التفاعل معها، ومن ثم تكرار واستمرار العديد من الصعوبات التي تواجهها الوزارة.

وطالبت اللجنة وزارة الصحة، بتذليل الصعوبات أمام تعيين الكفاءات الطبية لسعودية من خريجي الجامعات المحلية والخارجية وإعطائهم الأولوية في التوظيف.



أمانة جدة لا ترضي 67 % من ذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=247907&CategoryID=5

جدة: منال الجعيد

أظهرت نتائج استطلاع طرحته أمانة مدينة جدة، يدور حول مدى رضا ذوي الاحتياجات الخاصة عن جودة الخدمات المقدمة لهم من قبلها، أن 67.74 % من المشاركين من ذوي الاحتياجات الخاصة غير راضين عن الخدمات التي تقدمها لهم الأمانة.

وأوضح المتحدث الرسمي لأمانة جدة محمد البقي أن الغرض من طرح هذا الاستبيان، هو استطلاع مدى ما تقدمه الأمانة لهذه الفئة، حرصاً على تجويد وتطوير الخدمات التي تقدم لهم، إضافة إلى تقييم فاعلية المبادرة التي أطلقتها الأمانة، قبل أربعة أعوام لتسهيل المرافق العامة والتي تنادي بتحسين الأداء.

وقد بدأت الأمانة تطبيق المبادرة من خلال 14 بلدية فرعية، إضافة إلى المقر الرئيسي للأمانة، حيث نفذت عدداً من الخطط التي تضمنتها المبادرة ومنها تجهيز مواقع خاصة لذوي الاحتياجات، بالمنحدرات والمسارات الخاصة لذوي الإعاقة الحركية وتوفير المواقف الخاصة بهم.

وأضاف البقي أنه يتم العمل الآن على رفع التقارير اللازمة من إدارة خدمات ذوي الاحتياجات الخاصة والأخذ بالتوصيات والمقترحات لخفض هذه النسبة.

من ناحية أخرى، ذكر عدد من ذوي الاحتياجات الخاصة لـ"الوطن" بعض المطالب التي يمكن أن تسهم في رفع المعاناة عنهم، حيث أوضح رakan بايزيد أحد المعاقين حركياً معاناته مع الأمانة والممثلة في عدم وجود مواقف مخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة وصعوبة الوصول إليها، وضيق الممرات داخل الأمانة، وعدم توافر دورات مياه خاصة لهذه الفئة، إضافة إلى سوء الخدمة والتعامل.

واقترح تخصيص مكتب خاص لتقديم الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، باختلاف معاملاتهم، وذلك تسهيلاً لهم للانتقال من مكتب إلى آخر، وطالب بسرعة انتهاء الإجراءات في نفس اليوم، فيما يعاني عبدالله الغامدي من ذوي الإعاقة البصرية، من عدم تهيئة المرافق العامة التابعة للأمانة، كوجود الأرصفة المرتفعة وانتهاك الأسوياء مواقف المعوقين دون رقيب.



بحجة عدم وجود ختم الطبيب المختص على شهادة بلاغ الوفاة "أحوال تبوك" ترفض إصدار شهادة لطفل متوفى قبل 4 أشهر

المصدر: جريدة سبق الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<https://sabq.org>

رفضت أحوال تبوك إصدار شهادة وفاة لابن أحد المواطنين، توفي قبل أربعة أشهر في مركز الأمير سلطان لأمراض القلب بالرياض، بحجة عدم وجود ختم الطبيب المختص على شهادة بلاغ الوفاة رغم أنها تحمل ختم وتوقيع مدير المركز، في حين أكد مصدر بأحوال تبوك لـ"سبق"، إن شهادة الوفاة لا تمنح إلا بوجود ختم الطبيب المشرف على الحالة ولا تقبل دونه حتى وإن كانت مختومة وموقعة من مدير المستشفى، مشيراً أن شهادة البلاغ لابن المواطن لا تحمل سوى ختم مدير المركز، ولا يمكن إصدار شهادة وفاة بموجبها.

وقال والد الطفل عبدالله الشهري لـ"سبق": باتت أربعة أشهر من مراجعاتي للحصول على شهادة وفاة لابني بالفشل، لجأت خلال هذه المدة لكل الطرق النظامية لكن دون جدوى، فمركز الأمير سلطان لأمراض القلب يؤكد لي حين راجعته لطلب الختم، أنه لم يسبق أن رفضت أي أحوال في المناطق نموذج البلاغ، كما أنه لا توجد خزانة للطبيب أصلاً وقد أوضحوا لي أنهم يخاطبون أحوال الرياض وغيرها من المناطق بذات النموذج ولم يسبق أن رفض، إلا أن أحوال تبوك تطالب بضرورة وجود ختم الطبيب ولم تكفي بختم مدير المركز وتوقيعه.

وأضاف: كان سبب وفاة ابني ضعف في عضلة القلب، وهو مرض مصابة به ابنتي أيضاً البالغة من العمر عام واحد، فأنا بين مراجعة لعلاج ابنتي ومراجعة لإصدار شهادة وفاة لابني ومع مرور الوقت الطويل أصبحت في شك أن لا أحد يرغب بمساعدتي، فقد تواصلت مع حساب العناية بالعملاء، وهو حساب موثق لوكالة الأحوال المدنية المخصص للرد

على الاستفسارات، وطلبوا مني الاتصال على الرقم 920022133 وبالفعل اتصلت وحصلت على وعود لم تنفذ، ثم تواصلت مرة أخرى وطلبوا مني رقم الاسم الثلاثي ورقم الهوية والجوال واقتصر كل هذا على وعود فقط. وطالب "الشهري" المسؤولين في وكالة الأحوال المدنية، بمراعاة ظروفه ومساعدته في الحصول على شهادة وفاة لابنه الذي لا يزال معلقاً في سجل أسرته، ففضلاً عن كون وجوده غير نظامي، فإن بقاء اسمه في السجل له تأثير نفسي، قد لا يشعر به إلا من فقد ابناً، مبيناً أن له ابنة توفيت أيضاً بالمرض ذاته قبل سنوات.



الأعباء المالية الجديدة على المواطن

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 24 ربيع أول 1437 هـ - 4 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/652415>

قيصر حامد مطاوع

لا شك بأن انخفاض أسعار النفط إلى قرابة النصف في العام الماضي قد أثر بشكل كبير على موازنة المملكة لعام ١٤٣٧-١٤٣٨ هـ (٢٠١٦م)، حيث يوجد عجز مقدّر بحوالي (٣٢٦،٢) مليار ريال، الأمر الذي قامت الدولة بموجبه بزيادة أسعار منتجات الطاقة وتعرفة استهلاك الكهرباء وتسعيرة بيع المياه للتخفيف من العجز الموجود في موازنة الدولة. بعد ذلك، صرح وزير المالية الأستاذ إبراهيم العساف أنه سيتم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في حدود (٥٪) تدريجياً خلال عامين. هذه الحزمة من الزيادات المالية ستزيد بلا ريب من الأعباء المالية على المواطن خلال الفترة الحالية والمستقبلية. ولكن في المقابل يوجد خطة مقترحة تدعو للتفاوض وهي «برنامج التحول الوطني»، والتي ستساهم في بناء رؤية وطنية هدفها مضاعفة قدرات الاقتصاد الوطني وإطلاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والتنموية، وقد حدد عام 2020م كموعّد لقياس أداء تنفيذ الخطط والبرامج المطروحة من المسؤولين في الأجهزة الحكومية. إن برنامج التحول الوطني سيستغرق مدة (٥) سنوات حتى تظهر كامل نتائجه، ومن المتوقع أن يزيد من دخل الفرد لتحقيق رفاهية أكبر للمواطن. ولكن خلال هذه الفترة ومع زيادة العبء المالي مع الزيادات الجديدة في منتجات الطاقة والكهرباء والمياه وضريبة القيمة المضافة التدريجية خلال العامين المقبلين، فإن المواطن سيجابهها بدخله المحدود الثابت فقط، ناهيك أن هذه الزيادات قد تنعكس بزيادة أسعار السلع وغيرها، حيث إن التجار سيحملونها عليه. إذن من المنتظر أن يقابل هذه الزيادات الحكومية، خطة عاجلة يتم تطبيقها بشكل فعال من الآن لمحاولة التخفيف من حمل الزيادات، خصوصاً على ذوي الدخل المحدود وهم الأغلبية، وذلك بزيادة الرقابة بشكل أكبر على الأسواق للحد من زيادة أسعار السلع الأساسية من قبل التجار، بالإضافة إلى تطبيق الحلول الناجعة للحد من الزيادات الكبيرة من أسعار الإيجارات للوحدات السكنية ولتكبح الزيادات السنوية غير المبررة من أصحاب العقارات. ناهيك عن الرقابة الصارمة على أجهزة الدولة للحد من هدر المال العام، وهي جزء من برنامج التحول الوطني، مثل الذي كشف عنه مؤخراً ديوان المراقبة العامة والذي يزيد عن (٤١) مليار ريال، صرفت دون سند نظامي أو أهملت الجهات المعنية تحصيلها وتوريدها لخزينة الدولة، وغير ذلك من أوجه الفساد، والتي تزيد من العبء على ميزانية الدولة، ويجب الضرب بيد من حديد للحد منها، بدلاً من عدم اتخاذ إجراءات صارمة حيالها كما كان يحدث في الماضي. وإن كنا نأمل أن تكون الزيادات في رسوم الخدمات المعلن عنها بشكل تدريجي خلال الخمس سنوات القادمة، إلا أننا نأمل أيضاً أن يقابل هذه الزيادات خطة عاجلة يتم تطبيقها من الآن وبشكل فعال لتقليل تأثير تلك الزيادات على كاهل المواطن.

القصاص حق للوطن وأمن للمواطنين

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 24 ربيع أول 1437هـ - 4 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1116093>

د. حسناء عبد العزيز القنيعير

نفذ يوم أمس الأول حكم الإعدام في سبعة وأربعين إرهابياً خرجوا على قوانين الدولة، وخرقوا أمنها الوطني والمجتمعي، بأعمال إجرامية استحلوا فيها دماء الأبرياء من مواطنين ومقيمين ورجال أمن. فقد ابتليت بلادنا بأعداء من داخلها ومن خارجها يمكرون ويكيدون، ويخططون ويتآمرون، أرادوا تغيير حالها من الأمن إلى الخوف، ومن الاجتماع إلى التفرق والاختلاف. كان أولئك الإرهابيون المنتمون للوطن أشد عداوة له من أي عدو خارجي، فكلهم كان يعمل وفاء لحسابات خارجية تتأمر على أمن الوطن واستقراره، أكان ذلك لحساب تنظيم القاعدة، أم لحساب دولة كإيران التي لم تنفك عن التحريض على بلادنا منذ ثورة الهندوسي الخميني، وليس أدل على ذلك من استضافتها لمجرمي القاعدة في أراضيها، وعلى رأسهم أسرة ابن لادن نفسه، الذي زين - باسم الدين - للبطش والمغيبة عقولهم إراقة الدماء، والفكك بالأبرياء، وتخريب العمران، وترويع المجتمع، وخلخلة الأمن، وإشعال الفتن؛ علاوة على من تحركه دول خارجية في أوضح صورة من صور الإفساد في الأرض.

لقد أحرز بعض شباب بلادنا قصب السبق في ذلك المراثون العصابي؛ فتهاافتوا على بؤر الصراع زرافات ووحداناً، بدءاً بأفغانستان التي أصابت الجميع لوئتها، وكانت الساحة الأولى التي سلكها خوارجنا في (سنة أولى إرهاب) فقبلوا لنا فيما بعد ظهر المجن، تحت قيادة زعيم القاعدة ابن لادن، وقد تشكلت لتلك الغاية ميليشيات شباب الصحوة بتوجيه ديني صارخ، في المساجد والجامعات والمدارس، والمراكز الصيفية، ناهيكم عن الأشرطة الدينية والمطويات، وكل كان يغني على ليلى ذاتها، أفغانستان دون غيرها! حينها كان العقل الجمعي مغيباً بنشوة الجهاد، والقتلى الذين يبتسمون، ورائحة المسك التي تفوح من جنتهم، وغير ذلك من الأكاذيب التي روجت في حومة الدعوة للفوز بالحرور العيين. شكلت تلك الأيام الإرهاصات الأولى التي هيات لتغلغل الفكر الإرهابي في بلادنا، وجرت أولئك المارقين على أهلهم ووطنهم. إن الدولة عندما نفذت حكم الإعدام في تلك الفئة المارقة، إنما لبت حق الوطن وأسر الضحايا وحق المواطنين الذين عانوا الأمرين من إرهاب تلك الفئة الخارجة على الوطن، فعلى الصعيد الداخلي عاثوا فساداً وقتلاً وتهديماً للمباني والمنشآت، بل وتآمروا على اقتصاد الوطن بمحاولات تخريبية في منشآت البترول، وقتل رجال الأمن، ولأول مرة في تاريخنا يقتل رجال الأمن في وضوح النهار، ولأول مرة في بلادنا صار المواطن والمقيم يشاهدان الحواجز والكتل الاسمنتية في الطرقات وحول المباني ومداخلها، ناهيكم عن أجهزة الكشف عن المتفجرات التي وضعت في مداخل المنشآت العامة. أما في الخارج فقد أصبح المواطن السعودي مشبوهاً منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فبفضل إرهابيين شهد العالم كله تغييراً في أساليب السفر، كإجراءات التفتيش في المطارات والطائرات، أما تأشيرات السفر إلى دول الغرب وأميركا فقد أصبح المواطن السعودي يعامل بكثير من الخشونة في سفارات تلك الدول وقنصلياتها. كل ما سبق دليل على ضعف الانتماء للوطن في نفوسهم، وتجاوز الوطنية إلى أممية إسلامية شكلية أو انتماء طائفي، باتت معهما فكرة الانتماء للوطن ضحية هذا الالتباس الذي جعل الوطن وحدة وأمناً واستقراراً هو آخر ما يفكر فيه الإرهابيون وكبرائهم المنظرون لهم، الذين ما انفكوا يلتمسون لهم الأعداء.

ن كل ما قام به - كبار الإرهابيين وصغارهم - يتعارض على نحو صارخ مع أبسط قواعد الانتماء للوطن، ذلك الذي يعني في أول صورته استشعار المسؤولية تجاهه، وعدم الإقدام على حماقات توقعه في مآزق، لهذا فكل الذين قاموا بأعمال إرهابية ضد الوطن أو تعاطفوا مع مرتكبيها لا يصح انتماءهم إليه؛ لأن الانتماء للوطن يعني عدم تخريب بنيته وزعزعة أمنه واستقراره، الانتماء للوطن يعني عدم التعاطف مع الذين يقتلون الأبرياء ويمثلون بجنتهم، الانتماء للوطن يعني عدم التحريض على قتل رجال الأمن الذين نذروا حياتهم دفاعاً عنه، الانتماء للوطن يعني عدم الصفح عن الجبناء الذين يتخفون في زي النساء ويقتلون ويفجرون المساجد ويفخخون السيارات، الانتماء للوطن يعني القصاص من القتل

والإرهابيين وليس غير القصاص، وكان ينبغي محاسبة الذين تعاطفوا تعاطفاً إيديولوجياً متحجراً مع تلك الوحوش البشرية التي لا تستحق إلا الموت، وها قد حانت ساعته!

ما حدث من قبل أولئك الإرهابيين سواء في ذلك من عملوا لحساب دول كايран، أو أولئك الذين تشبعوا بفكر القاعدة، جميعهم يجري الحقد على الوطن مجرى الدم في عروقهم، فبلادنا لم تعرف طوال تاريخها مواطنين يعملون لحساب جهات خارجية، ولم تعرف سوى الإسلام البعيد عن التحزب والتسييس، فلما وفد إلينا الفكر المتطرف، كان طبيعياً أن ينفاد إليه ويؤمن به من ليس لديه انتماء للوطن.

إنه لا معنى للوطن في فكر الإرهابيين الذين اقتصت بلادنا منهم بالأمس، ولا في عقيدتهم، ولا معنى للانتماء إلا بما تفسره رؤيتهم الشاذة وعمايتهم للخارجي والتنظيم، ولا معنى للنصر إلا إذا كان نصراً لهم على الدولة والمجتمع، ولا معنى للالتزام إلا إذا كان وفاء للعهد مع الخارج ورئيس التنظيم.

أما الفكر المتطرف الذي غزانا مع الوافدين، فكان جزأنا منهم جزاء سنمار، حيث عاثوا فساداً في العقول، فتحوّلت من فضاءات مفترضة للتنوير إلى حواضن تدعم التطرف فأخرجت جيلاً متشدداً دينياً وعقدياً، جيلاً مؤدجاً لا يقيم وزناً للوطن بقدر ولائه للحزب والحزبيين، ما يكشف عن خلل كبير في تسامحنا ثم تعاملنا مع ذلك الفكر الذي شكل هذه الجماعات الإرهابية التي اقتاتت منذ زمن على ثقافة القتل وفكر الكهوف، فلقد كان هنالك كثير من المؤشرات التي كان يمكن تتبعها في محاولة للتقليل من التطرف، والحد من آثاره التي أوصلتنا إلى ما وصلنا إليه اليوم، وهو القصاص (آخر العلاج الكي)، لكننا لم نفعل وتركنا الوحش ينمو ويكبر حتى أنشب مخالفه في قلب الوطن.

وإذا رجعنا إلى الفكر المتطرف والهدام الذي استوطن عقول بعض شبابنا منذ عقود، أدى إلى التكفير، وتقسيم البلاد إلى دار حرب ودار إسلام، والتحريض على تخريب المجتمع، واستحلال القتل وسفك الدماء، فإنه ومن أجل قتل الانتماء للوطن، والتقليل من شأن الوطن والوطنية والانتماء، وبالتالي فإن كل من يشعر بالانتماء للوطن والأهل والأرض فهو أشبه في نظرهم بالبهائم. هذا الفكر الذي زرع في بلادنا، وتربى عليه كل الإرهابيين، وفي طليعتهم تنظيم القاعدة، الذي وجه سهامه نحو بلادنا في غاية الغدر والخسة. متجاهلاً أن حب الوطن مسألة فطرية موجودة في النفس، وقد روي عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله عندما أجبر على مغادرة مكة: "اللهم إنك أحب بلاد الله إلي، ولولا أن قومك أخرجوني منك ما خرجت"، فجعل سبب خروجه هو إخراجهم له عليه الصلاة والسلام.



كاريكاتير

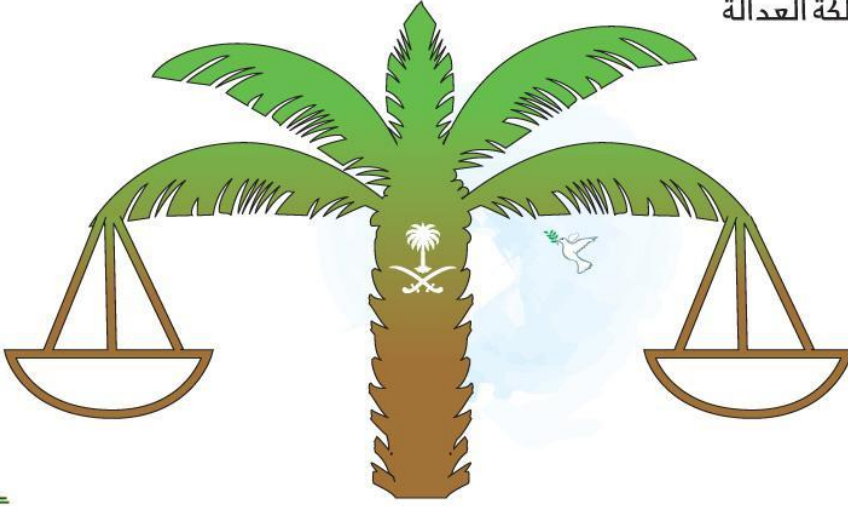


المصدر: جريدة عكاظ
الاثنين 24 ربيع اول 1437 هـ -
4 ديسمبر 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160104/Cartoon201601046792.htm>

سلة القلائد
hilalius@hotmail.com

مملكة العدالة



عكاظ



المصدر: جريدة الحياة الاثنين
24 ربيع اول 1437 هـ - 4 يناير
2016م

<http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/13208454>

الحياة

